

التضخم المفرط هو حالة اقتصادية حادة تتميز بارتفاع سريع وغير عادي في الأسعار، يُعرّف عادةً بأنه معدل تضخم يتجاوز 50% شهرياً، وقد تتضاعف فيه أسعار السلع خلال أيام قليلة. تحدث هذه الظاهرة بشكل أساسي عندما تطبع الحكومة أو هيئة مالية وطنية مبالغ طائلة من النقود دون أن يقابلها نمو اقتصادي كافٍ، مما يؤدي إلى انخفاض حاد ومُدمر في قيمة العملة الوطنية وجعلها شبه عديمة القيمة. يترتب على ذلك فقدان المدخرات مدى الحياة وانتشار الذعر المالي بين السكان، حيث تصبح السلع اليومية باهظة الثمن، ويدفع القلق المتزايد الناس إلى الذعر والشراء والتخزين، مما يخلق ندرة مصطنعة ويزيد الأسعار أكثر، ويدفع الأفراد لرفض تلقي رواتبهم نقداً والمطالبة بالسلع والبضائع. تاريخياً، شهد القرن العشرون أمثلة كارثية على التضخم المفرط. فبعد الحرب العالمية الأولى، عانت ألمانيا عام 1923 من تضخم مفرط بلغ ذروته عند 29,500% شهرياً، حيث وصل سعر رغيف الخبز إلى أكثر من 200 مليار مارك، وتطلب الأمر أكثر من أربعة تريليونات مارك ألماني مقابل دولار أمريكي واحد. جاء ذلك نتيجة لطباعة النقود لتمويل الحرب ودفع تعويضات معاهدة فرساي، ولم تتعافَ ألمانيا إلا بإنشاء عملة وطنية جديدة وإعادة هيكلة ديون التعويضات. وفي عام 1946، سجلت المجر أعلى معدل تضخم في التاريخ بعد الحرب العالمية الثانية، حيث بلغ 41.9 كوادريليون%، مع تضاعف الأسعار كل خمس عشرة ساعة أو حتى ثلاث مرات في اليوم، في ظل دمار واسع بالبلاد. في الولايات المتحدة، كانت الحرب الأهلية هي المرة الوحيدة التي شهدت فيها البلاد تضخماً مفرطاً. في القرن الحادي والعشرين، أثار التضخم المفرط بشكل ملحوظ على زيمبابوي بين عامي 2007 و2009، حيث وصل معدله الشهري إلى مستوى غير مسبوق بلغ 79.6 مليار% في نوفمبر 2008، مما دفعها للتخلي عن الدولار الزيمبابوي والتحول إلى استخدام العملات الأجنبية. كما عانت فنزويلا من معدلات تضخم تجاوزت 53 مليون% في السنوات الأخيرة، بسبب النقص وانخفاض أسعار النفط وعدم الاستقرار السياسي، على الرغم من أن السياسات الحكومية نجحت في إبطاء التضخم بعض الشيء بحلول عام 2020. ولا تزال دول عديدة اليوم، مثل لبنان والسودان والأرجنتين وسورينام وتركيا وإثيوبيا وغانا وهايتي وإيران، عرضة لخطر التضخم المفرط، لا سيما في أعقاب جائحة كوفيد-19 والاضطرابات المستمرة في سلاسل التوريد العالمية. لمكافحة التضخم المفرط ووقف تفاقمه، تحتاج الحكومات إلى تطبيق إصلاحات مالية صارمة وجوهرية. تشمل هذه الإجراءات خفض المعروض النقدي المتداول بشكل كبير، وتجميد الأجور والأسعار، وزيادة الضرائب، والالتزام بضبط الإنفاق الحكومي، بالإضافة إلى إعادة هيكلة الديون المترابطة. يشكل التضخم المفرط تحديات اقتصادية واجتماعية ضخمة، وله تأثير كارثي على استقرار الدول والحياة اليومية للأفراد، مما يجعله ظاهرة حاسمة للدراسة وفهم سبل الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي العالمي.